الفصل الأول

وعود المنظمات الدولية

إن الموظفين الدوليين - رموز النظام الاقتصادي الدولي - هم عرضة للهجوم في كل مكان. أصبحت الآن الاجتماعات الروتينية السابقة لطبقة التكنوقراط المغمورة، والتي كانت تناقش مواضيع اعتيادية كمنح القروض والحصص التجارية مسرحاً لمعارك غاضبة في الشوارع ولاحتجاجات واسعة. شكّل المحتجون على اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية عام 1999 صدمة. منذ ذلك الوقت نمت هذه الحركة بصورة أقوى وانتشر الغضب. بشكل افتراضي، أصبح كل اجتماع رئيسي لوكالة النقد الدولية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مسرحاً للصراعات والاضطرابات الشديدة. كانت وفاة أحد المحتجين في جنوة Genoa عام 2001 مجرد البداية لقافلة ضحايا الحرب ضد العولمة.

لم تكن الاحتجاجات والاضطرابات ضد السياسات والأعمال التي كانت تقوم بها منظمات العولمة جديدة. فمنذ عقود، كان الناس في الدول النامية يثيرون الاضطرابات عندما كان يتم فرض سياسات تقشفية صعبة على بلدانهم، ولكن احتجاجاتهم في معظم الأحيان لم تكن تُسمع في الغرب. الجديد هو موجة الاحتجاجات في الدول المتقدمة.

كان من المعتاد أن تثير برامج مثل قروض موازنة المدفوعات (البرامج التي تم تصميمها لتساعد الدول على التماشي مع الأزمات المناخية) ومحاصصة الموز (القيود التي فرضتها بعض الدول الأوروبية على استيراد الموز من دول أخرى خارج مستعمراتها القديمة) اهتمام القلة فقط. اليوم تجد شباناً بعمر السادسة عشرة يعيشون في الضواحي لهم آراؤهم في اتفاقيات ضخمة كاتفاقية الكات GATT (الاتفاقية العامة على الرسوم والتجارة) واتفاقية نافتا NAFTA (منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، تم توقيع الاتفاقية عام 1992 بين المكسيك والولايات

المتحدة وكندا ، والتي تسمح بحرية تنقل أكثر للبضائع والخدمات والاستثمارات - لا الأشخاص - بين هذه الدول). لقد أثارت هذه الاحتجاجات اهتمام أولئك الذين يتولّون السلطة. حتى السياسيون المحافظون من أمثال فرانسيس بريزيدنت وجاكوب شيراك عبَّروا عن قلقهم من أن العولمة لا تصنع حياة أفضل لأولئك الأكثر حاجة من وعودها النفعية. إنه من الواضح على الأغلب لكل شخص أن هناك خطأً رهيباً قد حصل. وسرعان ما أصبحت العولمة قضية الساعة في زمننا حيث انتقلت المناقشات التي جرت في قاعات الاجتماعات إلى صفحات الجرائد وإلى المدارس في جميع أنحاء العالم.

لماذا أصبحت العولمة - القوة التي جلبت الخير الكثير - مثيرة للجدل؟ لقد ساعد فتح التجارة الدولية العديد من الدول على النمو بشكل أكثر سرعة مما لو حدث بطرق أخرى. تقوم التجارة الدولية بمساعدة الاقتصاد على التطور عندما يقود الخبراء مسيرة التطور الاقتصادي في هذا البلد أو ذاك. كان التطور من خلال التصدير بمثابة حجر الزاوية للسياسة الصناعية التي سببت غنى آسيا ، وجعلت الملايين من الناس هناك في حالة من الاكتفاء. هناك الآن العديد من الناس في العالم يعيشون حياة أطول من ذي قبل وبمستويات حياة أفضل بكثير بسبب العولمة. ربما يعتبر الناس في الغرب الأعمال المنخفضة الدخل في شركة ناكي Nike استغلالاً ، ولكن بالنسبة للعديدين في الدول النامية يكون العمل في المصنع خيار أفضل بكثير من البقاء في المزرعة وزراعة الأرز.

لقد قلّلت العولمة من الشعور بالعزلة في الكثير من الدول النامية وأعطى العديد من الناس في الدول النامية مدخلاً إلى المعرفة أبعد بكثير مما كان ليصله الناس الأكثر غنى في أي بلد قبل قرن من الزمان. المحتجّون المعادون للعولمة أنفسهم هم نتاج هذا التواصل. لقد عملت الروابط بين الأنشطة في أجزاء مختلفة من العالم وخاصة تلك الروابط التي تتقدّم عبر اتصالات الإنترنت على إحداث الضغط الذي أدّى إلى معاهدة حظر انتشار الألغام الأرضية على الرغم من معارضة عدة حكومات قوية. لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل 121 دولة عام 1997 والتي قلّلت نسبة الضحايا المحتمل تعرضهم لخطر الألغام من الأطفال ومن الأبرياء الآخرين. وبطريقة مماثلة ، فقد أجبر الضغط الشعبي المنظم تنظيماً جيداً المجتمع الدولي على إسقاط ديونه المستحقة على بعض الدول الأشد فقراً. حتى بوجود جوانب سلبية للعولمة ، فعادة

ما يكون هناك فوائد. إن فتح أسواق الحليب في جامايكا أمام المستوردين الأمريكيين عام 1992 ربما ألحق الضرر بمزارع الحليب المحلية، ولكنه من جهة أخرى جعل الحليب متاحاً للأطفال الفقراء بأسعار أقل. إن وجود شركات أجنبية جديدة ربما يلحق الضرر بالمشاريع المحمية من قبل الدولة، ولكن يمكن لهذا أن يقود إلى التعريف بتقنيات جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وإلى ابتكار صناعات جديدة.

إن تقديم المساعدة الأجنبية هي مظهر آخر من مظاهر العولمة وبالرغم من عيوبها إلا أنها لا تزال تقدِّم الفائدة إلى الملايين وعادة ما تكون بطرق لا يمكن ملاحظتها في أغلب الأحيان، فعلى سبيل المثال، تم تقديم فرص عمل للمتمردين في الفلبين عبر مشاريع تم تمويلها من البنك الدولي عندما ألقوا بأسلحتهم، وقد أسهمت مشاريع الري برفع دخل المزارعين الذين حالفهم الحظ بالحصول على الماء إلى أكثر من ضعف، وجلبت المشاريع التعليمية العلم إلى المناطق الريفية وساعدت مشاريع محاربة الإيدز على احتواء وعدم انتشار هذا المرض القاتل في بضع دول.

أولئك الذين يذمّون العولمة عادة ما يتجاهلون فوائدها. لكن مناصري العولمة من جهة أخرى لم يكونوا موضوعيين. العولمة (المرتبطة بشكلها النموذجي بقبول انتصار النظام الرأسمالي، وفق النموذج الأمريكي) بالنسبة لهم هي تقدّم يجب على الدول النامية القبول به إذا كانت تريد التطور ومحاربة الفقر بفعالية. ولكن بالنسبة للكثيرين في الدول النامية، لم تحقق العولمة الفوائد الاقتصادية التي وعدت بها.

إن اتساع الهوة بين أولئك الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون خلّف أعداداً متزايدة ممن يعيشون في فقر مدقع في العالم الثالث، والذين يعيشون على أقل من دولار واحد باليوم. على الرغم من الوعود المتكررة بمحاربة الفقر في العقد الأخير من القرن العشرين، فإن العدد الحقيقي للناس الذين يعيشون الفقر ارتفع إلى حوالي 100 مليون. ظهر هذا في الوقت نفسه الذي ظهر فيه أن دخل العالم قد ارتفع بمعدل 2.5 % سنوياً.

في إفريقيا لم تتحقق الآمال الكبيرة التي أعقبت استقلال المستعمرات. بدل هذا، فقد غرقت القارة في البؤس أكثر عندما انخفض الدخل وتراجع مستوى المعيشة. بدأت التوقعات بحياة أفضل بناءً على ما تم اكتسابه في البضعة عقود الماضية تسير باتجاه معاكس. بينما كانت معضلة الإيدز هي مركز هذا التراجع،

كان الفقر أيضاً بدوره قاتلاً. حتى الدول التي تخلت عن الشيوعية الإفريقية وتدبرت أمرها في تشكيل حكومات نزيهة إلى حد ما، ووازنت ميزانيتها وحافظت على مستويات منخفضة من التضخم، وجدت أنها بكل بساطة لا تستطيع جذب الاستثمارات الخاصة. بدون هذا الاستثمار، لا يستطيعون المحافظة على تطور مستقر.

لو لم تنجح العولمة في محاربة الفقر، لما نجحت في ترسيخ الاستقرار. هددت الأزمات في آسيا وأمريكا اللاتينية اقتصاد واستقرار الدول النامية كلها. كانت هناك مخاوف من أن تنتشر هذه العدوى المالية في جميع أنحاء العالم وأن انهيار عملة أحد الأسواق الجديدة سيعني انهيار أسواق أخرى كذلك. لفترة محدودة في عامي 1997 و 1998 بدا أن الأزمة الآسيوية تهدد اقتصاد العالم برمته.

لم تعط العولمة والتعريف باقتصاد السوق النتائج المنتظرة في روسيا وفي معظم الاقتصاديات التي تحولت من الاقتصاد الشيوعي إلى اقتصاد السوق. لقد أُخبرت هذه الدول من قبل الغرب أن النظام الاقتصادي الجديد سيجلب معه ازدهار لا سابق له. بدلاً عن هذا، فقد جلب معه فقراً لا سابق له من عدة زوايا ولأغلب الناس، لقد أثبت اقتصاد السوق أنه أسوأ حتى مما كان قد تنبأ به القادة الشيوعيون. إن الاختلاف بين التحول الروسي كما تمت هندسته من قبل المنظمات الاقتصادية العالمية والتحول الصيني الذي صممته الصين بنفسها لم يكن عظيماً. بينما بلغ إجمالي الناتج المحلي الصيني 60% من إجمالي الناتج المحلي الروسي في عام 1990، انعكست هذه الأرقام بنهاية العقد نفسه. عندما شهدت روسيا ارتفاعاً لا سابق له في الفقر، شهدت الصين تراجعاً لا سابق له.

إن نقاد العولمة يتهمون الدول الغربية بالنفاق، والنقاد على حق. لقد ضغطت الدول الغربية على الدول الفقيرة بهدف إلغاء العوائق أمام التجارة، ولكنها أبقت على هذه العوائق لديها، مانعة بذلك الدول النامية من تصدير منتجاتها الزراعية، وبالتالي حرمانها من دخل التصدير الضروري جداً. كانت الولايات المتحدة بالطبع أحد المتّهمين الرئيسيين وقد تأثرتُ لهذا كثيراً. لقد كنت مدير المجلس الاستشاري للشؤون الاقتصادية، وقد حاربت كثيراً ضد هذا النفاق. إن هذا لا يلحق الضرر بالدول النامية فقط، بل هو أيضاً يثقل كاهل الأمريكيين كمستهلكين بالأسعار المرتفعة التي يدفعونها وكدافعي ضرائب بتمويل الإعانات المالية الضخمة بمليارات الدولارات. كانت معاركي كلها خاسرة عادة. لقد طغت الأعمال التجارية الخاصة

والفائدة المالية وعندما انتقلت إلى البنك الدولي، رأيت تبعات كل هذا على الدول النامية بوضوح شديد.

لكن حتى وإن لم يكن الغرب مداناً بالنفاق، فهو من قاد برنامج العولمة مؤكداً أنه يكسب حصة غير متساوية من الفوائد على حساب العالم النامي. لم يكن الأمر مجرد هذا فقط، لقد رفضت الدول المتقدمة صناعياً فتح أسواقها أمام بضائع الدول النامية فهي على سبيل المثال، تبقي على حصصها على مجموعة ضخمة من البضائع من الأقمشة إلى السكر، بينما تصر على تلك الدول أن تفتح أسواقها، أما بضائع الدول الأكثر ثراءً، ولا يتوقف الأمر هنا، فقد استمرت الدول المتقدمة صناعياً بتقديم الإعانة للزراعة، مما يجعل المنافسة صعبة على الدول النامية، بينما تصر على الدول النامية أن توقف إعانتها للبضائع الصناعية. بالنظر إلى "شروط التجارة" - الأسعار التي تحصل عليها الدول النامية والدول المتخلّفة للمنتجات التي تنتجها - بعد اتفاقية التجارة الأخيرة عام 1995 (الثامنة)، كانت النتيجة النهائية هي خفض أسعار بعض من أشد الدول فقراً في العالم التي تتلقّى مقابل ما تدفعه على مستورداتها* . كانت النتيجة أن ساء وضع بعض أشد الدول فقراً في العالم.

استفادت البنوك الغربية من القبضة المتراخية على الإقراض والاستثمار طويل الأمد في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكن هذه المناطق عانت عندما بدأ تدفق التحويلات النقدية المشكوك بها (المبالغ التي تدخل وتخرج من البلد وعادة ما تتم هذه العمليات بسرعة بالاعتماد على ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف) كل هذا أدى إلى التراجع المفاجئ الذي أصاب البلد. التدفق النقدي المفاجئ باتجاه الخارج ترك خلفه عملات منهارة وأضعف الأنظمة المصرفية. شددت جولة المناقشات التي سميت جولة الأورغواي على حقوق الملكية الفكرية.

بموجب هذه الاتفاقية بإمكان شركات الدواء الأمريكية وشركات الدواء الغربية الأخرى وقف شركات الدواء في الهند والبرازيل من "سرقة" ملكيتها الفكرية. ولكن شركات الدواء هذه في الدول النامية كانت تجعل الأدوية المنقذة

---

* هذه الاتفاقية الثامنة كانت نتيجة مفاوضات سميت جولة الأورغواي؛ لأن المفاوضات بدأت عام 1986 في بانتا ديل إيست في الأورغواي. واختتمت هذه المفاوضات في مراكش في 15 كانون الأول/ديسمبر عام 1993 عندما انضمت 117 دولة إلى اتفاقية تحرير التجارة هذه. وتم التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بالرئيس بيل كلنتون في 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1994. وأصبحت منظمة التجارة الدولية سارية المفعول في 1 كانون الثاني عام 1995، وبحلول شهر تموز/يوليو كانت أكثر من 100 دولة قد وقعت على هذه الاتفاقية. تضمن أحد شروط الاتفاقية تحويل اسم الكات GATT (الاتفاقية العامة على الرسوم والتجارة) إلى اسم WTO (منظمة التجارة العالمية).

للحياة متاحة لمواطنيها بأجزاء من السعر الذي تبيع به شركات الدواء الغربية. وهكذا فقد كان هناك وجهان للقرارات التي تم اتخاذها في جولة الأورغواي. سترتفع مرابح شركات الدواء الغربية. المؤيدون قالوا إن هذا سيقدِّم لهم حافزاً أكثر للإبداع، ولكن الفوائد المتزايدة من البيع في الدول النامية كانت صغيرة، لأن قلة قليلة فقط كان بإمكانها شراء الدواء، وعليه قد يكون التأثير المحفز بأحسن حالاته محدوداً. كان الجانب الآخر أن الآلاف كانوا بالضرورة محكومين بالموت لأن الحكومات والأفراد في الدول النامية لم يعد بإمكانهم دفع الأسعار المرتفعة المطلوبة. في ظاهرة مرض الإيدز، كانت الاعتداءات ضخمة جداً لدرجة أجبرت شركات الدواء على التراجع، وأخيراً الموافقة على خفض أسعارها لتبيع الدواء بسعر التكلفة في أواخر عام 2001. ولكن المشكلة الجوهرية التي بقيت قائمة هي مشكلة نظام الملكية الفكرية الذي تأسس في جولة الأورغواي لم يكن متوازناً، وقد عكس لدرجة كبيرة اهتمامات وآراء المنتجين في مقابل المستخدمين سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

ليس فقط في تحرير التجارة، بل في كل مظهر آخر من مظاهر العولمة حتى الجهود المقصودة بشكل واضح كان لها عادة تأثير معاكس. عندما فشلت المشاريع سواء الزراعية أو مشاريع البُنى التحتية التي أوصى بها الغرب والتي تم تصميمها بنصائح مستشارين غربيين، والتي تم تمويلها من قبل البنك الدولي أو المشاريع الأخرى، وما لم يكن هناك نص لشطب الديون، يكون على الناس الفقراء في العالم النامي تسديد هذه القروض.

إذا كانت فوائد العولمة أقل ممّا يدعيه مؤيدوها كما هو الحال في العديد من الحالات، يكون الثمن الذي تم دفعه أعظم بكثير لأن البيئة دُمرت والعمليات السياسية تم إفسادها وخطوات التغيير السريعة لم تُعط الوقت للتغيير الثقافي. إن الأزمات التي نتجت عن تفشي البطالة بنسب كبيرة تبعتها مشاكل طويلة الأمد بحلول اجتماعية تراوحت من عنف المدن في أمريكا اللاتينية إلى صراعات إثنية في أجزاء أخرى من العالم مثل أندونيسيا.

هذه المشاكل ليست جديدة، ولكن ردود الفعل الغاضبة بشكل متزايد عبر العالم ضد السياسات التي تقود العولمة هي تغيُّر له دلالاته. لعدة عقود، لم تكن صيحات الفقراء في إفريقيا وفي الدول النامية في أجزاء أخرى من العالم مسموعة في

الغرب. أولئك الذين عملوا في الدول النامية علموا أن هناك خطأً ما عندما رأوا أن الأزمات المالية أصبحت ظاهرة متكررة وأن أعداد الفقراء في تزايد. ولكن لم يكن هناك طريقة لتغيير القوانين أو للتأثير على المنظمات الدولية التي تصوغ تلك القوانين. رأى أولئك الذي يقيّمون العمليات الديمقراطية كيف أن "الشرطية" وهي الشروط التي يفرضها الدائنون الدوليون مقابل مساعدتهم تُضعف السيادة الوطنية. ولكن إلى أن يتقدم المحتجون هناك أمل ضعيف بالتغيير ولا مهرب من الشكوى. بعض المحتجين غالوا في مطالبهم، بعضهم الآخر كان يناقش حدود أكثر حماية ضد الدول النامية، التي كانت لتجعل وضعهم السيئ يزداد سوءاً. ولكن وبالرغم من كل تلك المشاكل، إنهم أعضاء النقابات التجارية والطلاب وعلماء البيئة والمواطنون العاديون الذين ساروا في شوارع براغ وسياتل وواشنطن وجنوة، هم الذين وضعوا الحاجة للتغيير على جدول أعمال الدول المتطورة.

لقد رأى المحتجون العولمة بطريقة مختلفة عن الطريقة التي رآها بها وكيل الخزانة الأمريكية أو وزراء المالية والتجارة في معظم الدول الصناعية المتطورة. هذا الاختلاف في وجهات النظر كبير جداً لدرجة تدفعنا إلى التساؤل: هل المحتجون وصنّاع القرار السياسي يتحدثون عن الظاهرة نفسها؟ هل ينظرون إلى البيانات عينها؟ هل آراء أولئك الذين في السلطة متأثرة بالفوائد الخاصة والمحددة؟

ما هي ظاهرة العولمة هذه لتكون موضع كل هذا النقد وكل هذا المدح في الوقت نفسه؟ إنها بشكل أساسي الاندماج شبه الكامل بين الدول والأشخاص في العالم، والذي ظهر بسبب الانخفاض الهائل في كلفة وسائل المواصلات والاتصالات وإزالة العوائق المصطنعة أمام تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والمعرفة والناس (بالحد الأدنى) عبر الحدود. لقد ترافقت العولمة مع إنشاء منظمات جديدة انضمت إلى المنظمات الموجودة أصلاً للعمل معاً عبر الحدود. في حلبة المجتمع المدني الدولي، انضمت مجموعات جديدة مثل حركة جوبيلي **Jubilee** إلى منظمات عريقة كمنظمة الصليب الأحمر الدولية للضغط باتجاه خفض الديون المترتبة على أشد الدول فقراً. إن العولمة تُقاد من قبل مجموعات دولية وهذه المجموعات لا تنقل فقط النقد والبضائع عبر الحدود، ولكنها تنقل التكنولوجيا أيضاً. لقد قادت العولمة إلى تجديد الانتباه إلى المنظمات الدولية العريقة، ومنها الأمم المتحدة التي تحاول المحافظة على السلام ومنظمة العمل الدولي (ILO) التي تأسست عام **1919** والتي

تروج لجدول أعمالها حول العالم تحت شعار "عمل لائق" ومنظمة الصحة العالمية (WHO) التي تُعنى بشكل خاص بتحسين الشروط الصحية في العالم النامي.

لقي العديد من مظاهر العولمة هذه أو ربما معظمها الترحيب في كل مكان. لا أحد يريد أن يرى أحد أبنائه يموت بينما تكون المعرفة والدواء متوفراً في مكان ما من العالم. لقد كانت المظاهر الاقتصادية التي عُرّفت بالضيقة هي محط الخلاف، وكذلك المنظمات الدولية التي صاغت القوانين التي تخوّل أو التي تدفع بأشياء مثل تحرير اقتصاد السوق (إلغاء القوانين والقيود في العديد من الدول النامية التي تصمّم لتحافظ على استقرار تدفق النقد السريع إلى داخل الدولة وإلى خارجها).

بغرض فهم ما الخطأ الذي حصل، فإنه من المهم النظر إلى المنظمات الرئيسة التي تتحكّم بالعولمة وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. بالإضافة لهذا، هناك مجموعة أخرى ضخمة من المنظمات التي تلعب دوراً في النظام الاقتصادي العالمي، ومنها عدد من البنوك الإقليمية وهي أفراد صغار في عائلة البنك الدولي وعدد ضخم من منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتطوير أو مؤتمر التجارة والتطوير التابع للأمم المتحدة (UNCTAD). يكون لهذه المنظمات عادة رؤية مختلفة للأسواق عن تلك التي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة على سبيل المثال قلقة لأن صندوق النقد الدولي لا يُعير الكثير من الاهتمام لحقوق العمال، بينما يناقش بنك التطوير الآسيوي مسألة "التعددية التنافسية" التي سيتم من خلالها تزويد الدول النامية بآراء بديلة لإستراتيجيات التطوير بما فيها "النموذج الآسيوي" حيث تكون الحكومات أثناء اعتمادها على الأسواق قد أخذت دوراً فاعلاً في إنشاء وتشكيل وتوجيه الأسواق بما فيها الترويج لتكنولوجيا جديدة، وتكون الشركات قد أخذت على عاتقها مسؤولية كبيرة في الانتعاش الاجتماعي لموظفيها التي يراها بنك التطوير الآسيوي مختلفة بشكل واضح عن النموذج الأمريكي المدفوع بالمنظمات الموجودة في واشنطن.

في هذا الكتاب، وجهتُ معظم التركيز على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لأنهما كانا في صلب القضايا الاقتصادية الرئيسية في العقدين الماضيين بما في ذلك الأزمة المالية وعملية تحول الدول الشيوعية السابقة إلى اقتصاد السوق. نشأ كلٌّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأصل في الحرب العالمية الثانية

كنتيجة لمؤتمر النقد والتمويل التابع للأمم المتحدة الذي انعقد في منتجع بريتن وودز Bretton Woods في نيو هامشاير في شهر تموز عام 1944، كجزء من الجهد المشترك لتمويل إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي تعرضت له خلال الحرب العالمية الثانية، ولحماية العالم من أي تدهور اقتصادي في المستقبل. الاسم اللائق للبنك الدولي - البنك الدولي لإعادة البناء والتطوير - يعكس مهمته الأصلية، الجزء الأخير في التسمية "التطوير" تمت إضافته على الأغلب كاستطراد. في ذلك الوقت، كانت معظم دول العالم النامي لا تزال مستعمرات وأي جهود وُضعت مهما كانت ضئيلة لتطوير الاقتصاد، أو كان يمكن أن تُوضع قيد التنفيذ كانت تُعتبر مسؤولية أسيادهم الأوروبيين.

تم إسناد المهمة الأكثر صعوبة في المحافظة على اقتصاد العالم مستقراً إلى صندوق النقد الدولي. كان في أذهان أولئك الذين اجتمعوا في بريتون وودز الانهيار الاقتصاد الدولي الذي حدث في الثلاثينيات من ذلك القرن. منذ ثلاثة أرباع قرن مضى تقريباً، واجهت الرأسمالية أعتى أزمة في تاريخها. اجتاح الانهيار الاقتصادي العالم كله وقاد إلى ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة. كان الوضع الأسوأ أن ربع القوى العاملة الأمريكية كانت عاطلة عن العمل. قدَّم الخبير الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز John Maynard Keynes والذي سيصبح فيما بعد مشاركاً رئيسياً في بريتون وودز، تفسيراً بسيطاً وقدَّم بموازاته مجموعة بسيطة من الوصفات: نقص إجمالي الإنفاق أدّى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي، كان بإمكان السياسات الحكومية أن تحفّز الإنفاق. في الحالات التي تكون فيها السياسة المالية غير فعالة، يمكن للحكومات أن تعتمد على سياسات نقدية إما بزيادة النفقات أو بتخفيض الضرائب. عندما تعرضت النماذج المطابقة لتحليل كينز للنقد والصقل فيما بعد، استحضرت فهماً أكثر عمقاً مفاده لماذا لم تعمل قوى السوق بسرعة لتغيير السياسات الاقتصادية وتشغيل كل العاطلين عن العمل فالدروس الأساسية تبقى سارية المفعول.

لقد أسند إلى صندوق النقد الدولي مهمة منع حدوث أي انهيار اقتصادي آخر. وبدأ بإنجاز هذا عن طريق فرض الضغط الدولي على الدول التي لا تلتزم بحصتها العادلة في الإسهام بالمحافظة على إجمالي إنفاق عالمي، وذلك بالسماح لسياساتها الاقتصادية أن تصل إلى الانهيار. وعند الضرورة سيقوم أيضاً بتقديم السيولة على

شكل قروض لتلك الدول التي تواجه انهيار اقتصادي وغير قادرة على تحفيز إجمالي إنفاق بمصادرها الخاصة.

إذاً، في مفهومه في الأصل فقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي على إدراك مفاده أن الأسواق عادة لا تعمل بشكل صحيح، وهذا يمكن أن يُسبب بطالة عارمة، وربما تفشل هذه الأسواق في تأمين النقد المطلوب للدول لمساعدتها على استعادة سياستها الاقتصادية. لقد تم تأسيس صندوق النقد الدولي على الإيمان بأن هناك حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، تماماً، كما تم تأسيس الأمم المتحدة على الإيمان بأن هناك حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي للمحافظة على الاستقرار السياسي. إن صندوق النقد الدولي هو منظمة شعبية تم تأسيسها بالمال المقدَّم من دافعي الضرائب حول العالم. من المهم تذكر هذا لأنه لا يقدِّم تقاريره مباشرة إلى المواطنين الذين يموِّلونه، ولا إلى أولئك الذين يؤثِّر هو في حياتهم. على خلاف هذا، فهو يقدِّم تقاريره إلى وزراء المالية وإلى البنوك المركزية لحكومات العالم. تؤكد هذه الحكومات سيطرتها من خلال اتفاقية تصويت معقدة تستند بشكل كبير إلى القوة الاقتصادية التي كانت للدول في نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد حدث بعض التغييرات الثانوية منذ ذلك الحين، ولكن الدول المتقدمة العظمى هي من قادت الركب بوجود دولة واحدة هي الولايات المتحدة تتمتع بحق نقض فعّال. (بهذا المعنى، فالأمر مشابه للأمم المتحدة حيث تحدد التراتبية التاريخية من يحمل حق النقض، وهي القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولكن على الأقل فإن قوة حق النقض موزعة بين خمس دول).

لقد تغيَّر صندوق النقد الدولي بصورة ملحوظة على مدار الوقت منذ انطلاقته. لأن تأسيسه تم على الإيمان بأن الأسواق عادة ما تعمل بصورة سيئة، فهو الآن يدافع عن سيادة الأسواق بحماسة إيديولوجية. لأن تأسيسه تم على الإيمان بأن هناك حاجة للضغط الدولي على الدول ليكون له سياسة اقتصادية توسّعية أكثر كزيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أو خفض معدل الفوائد لتحفيز الاقتصاد، اليوم يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم النقد بطريقة اعتيادية فقط إذا كانت الدول تنتهج سياسات كخفض العجز أو رفع الضرائب أو رفع معدل الفوائد التي تؤدّي إلى انكماش الاقتصاد. كان كينز سيتقلب في قبره لو رأى ما حدث لابنه.

ظهر التغيُّر اللافت في هذه المنظمات في حقبة الثمانينيات، الحقبة التي بشّر

فيها كلٌّ من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر بإيديولوجية السوق في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. أصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنظمات التبشيرية الجديدة التي من خلالها تم فرض هذه الأفكار على الدول الفقيرة غير المتحمسة، والتي كانت بحاجة ماسة لقروضهم وهباتهم. كان وزراء المالية في الدول الفقيرة مستعدين للعمل كدعاة، إذا لزم الأمر، ليحصلوا على النقد على الرغم من الأكثرية الواسعة من موظفي الحكومة وما كان مثيراً للاهتمام أكثر هو أن الناس في هذه الدول عادة ما بقيت متحفظة. في بداية حقبة الثمانينيات حصلت هناك حملة تطهير داخل البنك الدولي في قسم البحث الذي قاد ووجّه تفكير البنك. هوليس كينيري **Hollis Chenery** أحد أكثر الخبراء الأمريكيين تميّزاً بالتطوير الاقتصادي وهو بروفيسور في جامعة هارفرد، والذي كان له إسهامات جوهرية في البحث في سياسات التطوير وفي جوانب أخرى كذلك، كان أمين سر ومستشار لروبرت ماك نامارا **Robert McNamara**. لقد تم تعيين ماك نامارا رئيساً للبنك الدولي في عام **1968**. متأثراً بالفقر الذي رآه في العالم الثالث، أعاد ماك نامارا توجيه جهود البنك في حملة التطهير وجمع كينيري حوله مجموعة من الخبراء الاقتصاديين من الدرجة الأولى ومن جميع أنحاء العالم للعمل معه. ولكن مع تغيُّر السيطرة جاء رئيس جديد في عام **1981** وليام كلوسن ورئيس خبراء اقتصاديين جديد أن كروجير **Ann Krueger** متخصصة بالتجارة الدولية مشهورة لعملها في "البحث عن الريع" **rent seeking** وهو كيف تقوم الفوائد الخاصة باستخدام التعرفة الجمركية ومعايير حماية أخرى لزيادة دخلها على حساب الآخرين. عندما ركز كينيري وفريقه على قضية كيف فشلت الأسواق في تطوير الدول وماذا كان يمكن للحكومات أن تفعل لتحسين الأسواق وتقليص الفقر، رأى كروجر الحكومة كمشكلة. كانت الأسواق الحرة هي الحل لمشاكل الدول النامية. بالإيديولوجية الجديدة المتحمسة، غادر العديد من أفضل الخبراء الاقتصاديين الذين كان كينيري قد جمعهم.

على الرغم من أن مهام المنظمتين بقيت مختلفة بوضوح، فقد كان في هذا الوقت أن أصبحت أنشطتهم متداخلة بشكل متزايد. في حقبة الثمانينيات، خطى البنك أبعد من مجرد الإقراض للمشاريع (كالطرق والسدود) لتأمين الدعم الواسع على شكل قروض تمويل عملية إصلاح هيكلية **structural adjustment loans**

وقد قام بهذا فقط بعد إعطاء صندوق النقد الدولي موافقته على هذا، وترافق مع هذه الموافقة فرض شروط الصندوق على الدولة. كان من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يركّز على الأزمات، ولكن الدول النامية كانت دائماً بحاجة للمساعدة، لهذا أصبح صندوق النقد الدولي جزءاً دائماً من الحياة في معظم دول العالم النامي.

قدم سقوط جدار برلين لحقبة جديدة لصندوق النقد الدولي في إدارة التحول إلى اقتصاد السوق في الاتحاد السوفييتي السابق ودول الكتلة الشيوعية في أوروبا. ومؤخراً وبينما كانت الأزمات تتفاقم، وحتى عندما بدت مدخرات صندوق النقد الدولي غير كافية، تم استدعاء البنك الدولي ليقدِّم عشرات المليارات من الدولارات كمساعدة طارئة، ولكن بحزم الشريك الصغير، مع توجيهات للبرامج التي تم إملاؤها من قبل صندوق النقد الدولي. في الأساس كان هناك تقسيم للعمل. كان من المفترض لصندوق النقد الدولي أن يحدد نفسه بما يتعلق بالأمور السياسية الاقتصادية الكبرى بالتعامل مع الدول، وإلى العجز في ميزانية الحكومات، وإلى سياسة هذه الدول المالية وإلى التضخم الموجود فيها وإلى العجز التجاري الموجود وإلى حجم الاقتراض من الخارج، وكان من المفترض للبنك الدولي أن يتولى مسؤولية القضايا الهيكلية أي على أي شيء تصرف الحكومة نقدها، وعلى المنظمات المالية الموجودة في تلك الدولة وعلى أسواق العمل الموجودة فيها وعلى سياساتها التجارية. لكن كان لصندوق النقد الدولي رؤية توسعية أبعد للأمر، بما أن كل قضية هيكلية تقريباً يمكن أن تؤثر في الأداء الإجمالي للاقتصاد، وبالتالي على ميزانية الحكومة أو العجز التجاري، لقد رأى كل شيء تقريباً يقع في مجال اختصاصه. وعادة ما كان ينفد صبر صندوق النقد الدولي مع البنك الدولي، حتى خلال السنوات حيث يكون هناك سيادة عليا لإيديولوجية السوق الحرة، فقد كان هناك خلافات متكررة بخصوص السياسات التي ستتوافق بشكل أفضل مع وضع تلك الدولة. كان لدى صندوق النقد الدولي إجابات (بشكل أساسي الإجابات نفسها لكل دولة) ولم ير ضرورة لكل هذه المناقشة وبينما كان البنك الدولي يناقش ما يجب القيام به، رأى صندوق النقد الدولي نفسه يقفز إلى الواجهة ليقدم الإجابات.

كان يمكن لهاتين المنظمتين أن تقدِّما للدول تقييمات بديلة لبعض تحديات التطور والتحول، وبقيامهم بهذا كان من الممكن أن يعطوا دعماً للعمليات

الديمقراطية. لكن كلا المنظمتين كانت تقودهما الإرادة المشتركة للدول السبعة الكبار G-7 (حكومات الدول السبعة الكبار المتقدمة صناعياً)* وبشكل خاص وزراء المالية ووكلاء الخزانة وكان آخر شيء يريدونه هو مناقشة ديمقراطية مباشرة للإستراتيجيات البديلة.

من الواضح، أن صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن على تأسيسه قد فشل في مهمته. فهو لم يفعل ما كان من المفترض به أن يفعل من جهة تأمين النقد للدول التي تواجه انهيار اقتصادي، ومن جهة تمكين الدولة من استعادة نفسها لتقترب من تأمين فرص عمل لكل من يرغب. على الرغم من حقيقة أن فهمنا للعمليات الاقتصادية قد تزايد بشكل كبير خلال الخمسين سنة الأخيرة، وعلى الرغم من جهود صندوق النقد الدولي خلال ربع القرن الماضي، فلا تزال الأزمات الاقتصادية أكثر ظهوراً وعمقاً حول العالم و (باستثناء الانهيار الاقتصادي العظيم The Great Depression في الثلاثينيات). وبالقيام ببعض الحسابات، نجد أن ما يقارب المئة دولة قد واجهت أزمات اقتصادية. والأسوأ من هذا، فإن العديد من السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي وبشكل خاص سياسة تحرير الأسواق غير الناضجة قد أسهم في عدم الاستقرار الدولي. وعندما تكون الدولة في أزمة، فإن برامج صندوق النقد الدولي وموارده المالية لم تفشل فقط في المحافظة على استقرار الوضع، ولكن في حالات كثيرة جعلت الأمور أكثر سوءاً في حقيقة الأمر وخاصة بالنسبة للفقراء. لقد فشل صندوق النقد الدولي في مهمته الأصلية في دعم الاستقرار الدولي، ولم يكن ناجحاً أكثر كذلك في المهمات الجديدة التي أخذها على عاتقه كتوجيه تحول الدول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق.

احتاجت اتفاقية بريتون وودز إلى منظمة اقتصادية دولية ثالثة وهي منظمة التجارة العالمية لتتحكم بالعلاقات التجارية الدولية، وهو عمل يشابه عمل صندوق النقد الدولي بالتحكم بالعلاقات المالية العالمية. تم إلقاء اللوم الكبير على سياسات إفقار الجار Beggar-thy-neighbor، والتي تقوم الدول من خلالها برفع التعرفة الجمركية لتحافظ على سياستها الاقتصادية ولكن على حساب جيرانها، وذلك

* هذه الدول هي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة. اليوم تتقابل هذه الدول السبعة مع روسيا (G-8). لم تعد الدول السبع هي الدول الأضخم صناعياً على مستوى العالم. إن العضوية في الدول السبعة (G-7) تشبه العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، هو أمر ذو خلفية تاريخية.

لنشرها الانهيار وعواقبه. كانت الحاجة لمنظمة دولية ليس فقط لتمنع ظهور الانهيار مرة أخرى، بل لتشجع التدفق الحر للبضائع والخدمات. على الرغم من فشل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) في تخفيض التعرفة الجمركية إلى حد كبير، فقد كان من الصعب الوصول إلى اتفاق نهائي، واستمر الأمر على حاله حتى عام 1995، بعد نصف قرن على نهاية الحرب وبعد ثلثي قرن على الانهيار الاقتصادي الكبير، حتى ظهرت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود. لكن منظمة التجارة العالمية تختلف بشكل جوهري عن المنظمتين الأخريين. فهذه المنظمة لم تضع القوانين بنفسها، بل على عكس هذا فقد قدمت منتدى تستمر من خلاله المفاوضات التجارية وتؤكد أن اتفاقياتها تلبي التوقعات.

كانت الأفكار والنوايا خلف إنشاء المنظمات الاقتصادية الدولية أفكاراً ونوايا حسنة، ولكنها تطورت بالتدريج مع مرور الوقت لتصبح شيئاً مختلفاً. تم استبدال توجيهات كينز من صندوق النقد الدولي التي أكدت فشل الأسواق ودور الحكومة في خلق فرص العمل بتعويذة السوق الحرة في الثمانينيات والتي كانت جزءاً جديداً من إجماع واشنطن والذي كان اتفاقاً بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول السياسات "الصحيحة" للدول النامية والذي خطّ طريقة مختلفة جذرياً لفهم التطور الاقتصادي والاستقرار.

تم تطوير العديد من الأفكار التي اندمجت في الاتفاق كرد على المشاكل في أمريكا اللاتينية حيث تركت الحكومات الميزانيات تخرج عن السيطرة وقادت السياسات المالية المتراخية إلى تفشّي التضخم. لم يتم المحافظة على طفرة النمو التي شهدتها بعض دول تلك المنطقة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة بشكل افتراضي بسبب تدخل الدولة السافر في الاقتصاد. الأفكار التي تم تطويرها لتتعامل مع المشاكل القابلة للنقاش الخاصة بدول أمريكا اللاتينية، والتي سأشرحها لاحقاً في الكتاب، اعتبرت نتيجة لهذا قابلة للتطبيق في مختلف دول العالم. لقد تم فرض الإقراض والاستثمار طويل الأمد رغم حقيقة أنه لا يوجد هناك أي دليل يُظهر أنها تحفّز النمو الاقتصادي. في حالات أخرى، كانت السياسات الاقتصادية التي تطورت تدريجياً إلى إجماع واشنطن وقُدمت إلى الدول النامية لم تكن مناسبة للدول في المراحل الأولى من التطور أو في المراحل الأولى من التحوّل.

لنأخذ فقط بضعة أمثلة، إن معظم الدول المتقدمة صناعياً بما فيها الولايات

المتحدة واليابان كانت قد بَنَتْ اقتصادها بحماية بعض صناعاتها بطريقة حكيمة ومنتقاة حتى أصبحت هذه الصناعات قوية بالشكل الكافي الذي يجعلها قادرة على أن تنافس الشركات الأجنبية. بينما لم يُجْدِ نظام الرسم الجمركي على الواردات نفعاً في الدول التي جربته ولم يسرّع عملية تحرير التجارة. كان إجبار الدول النامية على فتح أسواقها أمام المنتجات المستوردة والتي يمكن أن تنافس بعض من صناعاتها المنتجة محلياً، تلك الصناعات كانت عرضة لخطر المنافسة من نظيرتها الأقوى في دول أخرى، يتضمن عواقب كارثية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. لقد تم تدمير الأعمال بشكل ممنهج حيث بكل بساطة لم يستطع المزارعون في الدول النامية من المنافسة مع البضائع الأوروبية والأمريكية المدعومة بقوة قبل أن تصبح قطاعات الدولة الصناعية والزراعية قادرة على أن تتطور بقوة، وعلى أن تخلق فرص عمل جديدة. والأسوأ من هذا، أن إصرار صندوق النقد الدولي على الدول النامية لتتخذ سياسات مالية صارمة أدى إلى نسبة عوائد جعلت خلق فرص للعمل أمراً مستحيلاً حتى في أفضل الشروط. ولأن تحرير التجارة ظهر قبل أن تكون شبكات الحماية جاهزة للعمل، فإن أولئك الذين فقدوا فرص عملهم قد دُفعوا إلى الفقر. وهكذا لم يعقب التحرير، في أغلب الأحيان، النمو المنشود، بل أعقبه بؤس أكثر. وحتى أولئك الذين لم يفقدوا فرص عملهم فقد أحاطهم شعور قوي من عدم الأمان.

السيطرة على رأس المال هي مثال آخر: فقد منعت الدول الأوروبية التدفق الحر لرأس المال حتى عقد السبعينيات. ربما يقول البعض: إنه من غير العدل الإصرار على الدول النامية التي تعمل بنظام مصرفي محدود جداً المخاطرة بفتح أسواقها. لكن بوضع أفكار العدالة هذه جانباً، فهذه سياسة اقتصادية سيئة، إن تدفق الحوالات المالية إلى داخل الدولة وإلى خارجها والتي تعقب بشكل متكرر تحرير الإقراض والاستثمار طويل الأمد تخلّف حالة من الدمار والفوضى خلفها. إن الدول النامية الصغيرة تشبه القوارب الصغيرة. إن التحرير السريع للإقراض والاستثمار طويل الأمد بالطريقة التي تم فرضها من قِبَل صندوق النقد الدولي، يشبه وضعهم في رحلة بحرية في بحر هائج قبل أن يتم إصلاح الثقوب في جسم القارب وقبل أن يتلقى القبطان أي تدريب، وقبل أن يتم تجهيز القارب بملابس نجاة. حتى في أفضل الظروف، كانت هناك احتمالية كبيرة لتعرضهم للانقلاب رأساً على عقب عندما تضرب موجة عاتية جانب القارب.

إن تطبيق نظريات اقتصادية غير صحيحة ما كان ليُشكل مشكلة لو لم تعط نهاية المستعمرات الأولى ومن بعدها الشيوعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفرصة في بسط سلطاتهما الشخصية الأصلية ويصلوا إلى حيث وصلوا. لقد أصبحت هذه المنظمات اليوم من اللاعبين المسيطرين في الاقتصاد العالمي.ليست الدول وحدها تنشد مساعدتهما ، بل أيضاً أولئك الذين ينشدون "ختم الموافقة" ليتمكّنوا من دخول الأسواق العالمية بصورة أفضل يجب أن يتبعوا وصفتهما الاقتصادية ، تلك الوصفات التي تعكس إيديولوجيات ونظريات السوق الحرة الخاصة بهما.

كان الفقر نتيجة ذلك بالنسبة للعديد من الناس والفوضى الاجتماعية والسياسية بالنسبة للدول. لقد ارتكب صندوق النقد الدولي الأخطاء في كل النواحي التي تدخل بها كالتطوير وإدارة الأزمات ، وفي الدول التي كانت في مرحلة تحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. لم تجلب البرامج التأقلمية البنائية نمو مستقراً حتى بالنسبة لأولئك الذين خضعوا لقيوده مثل بوليفيا ، إن سياسات التقشف المبالغ فيها عرقلت النمو. تتطلب البرامج الاقتصادية الناجحة اهتماماً بالتسلسل - التتابع الذي يسير وفقه الإصلاح - وبسرعة التنفيذ. إذا تمّ فتح الأسواق ، على سبيل المثال ، أمام المنافسة بسرعة شديدة قبل تأسيس منظمات مالية قوية عندها تُدمر المشاريع الموجودة بسرعة تفوق سرعة إنشاء مشاريع جديدة. لقد أدّت أخطاء التسلسل والسرعة إلى ازدياد نسب البطالة والفقر في العديد من الدول. بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 ، أدّت سياسات صندوق النقد الدولي إلى جعل الأمور أكثر سوءاً في الأزمات التي ظهرت في أندونيسيا وتايلند. كان لإصلاح السوق الحرة في أمريكا اللاتينية حالة نجاح واحدة أو اثنتين - يتم ذكر تشيلي بشكل متكرر - ولكن لا يزال على البقية الأكثر من دول القارة التحضير للعقد المنصرم من النمو الذي أعقب ما سمي سياسة الإنقاذ المالي الخارجي **Bailout** الناجحة لصندوق النقد العالمي في بداية الثمانينيات ، والعديد من هذه الدول اليوم لديه نسبة قائمة من البطالة المرتفعة ، في الأرجنتين على سبيل المثال ، لا تزال البطالة على مستويات ذات رقمين (بين 10-99) منذ عام 1995 حتى وإن كان التضخم قد انخفض. الانهيار الاقتصادي الذي حصل في الأرجنتين عام 2001 هو أحدث الانهيارات في سلسلة الإخفاقات التي حدثت خلال بضعة السنوات الماضية. بأخذ نسبة البطالة المرتفعة لما يقارب السبع سنوات ، فإن ما يثير الاستغراب ليست الاضطرابات التي أحدثها المواطنون أخيراً ، بل

في أنهم عانوا الكثير لوقت طويل. حتى تلك الدول التي اختبرت بعض النمو المحدود رأت المنافع تتزايد باتجاه تحقيق الاكتفاء، وخاصة درجة الاكتفاء المرتفعة - لما نسبته 10% في أعلى السلّم - في حين استمر الفقر بمستوياته المرتفعة وفي بعض الحالات انخفض دخل من هم في أسفل السلّم.

كانت مشاكل صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى تخفي مشكلة الحكومات: وهم من يقررون ما يقومون به. هذه المنظمات محكومة ليس فقط من قبل الدول الاقتصادية الأكثر غنىً، بل من قبل الفوائد التجارية والمالية في تلك الدول، وهذا ما تعكسه سياسات هذه المنظمات بشكل طبيعي. كان اختيار هذه المنظمات يرمز إلى مشكلة هذه المنظمات، وعادة ما أسهمت هذه المشكلة في فشل هذه المنظمات بالقيام بدورها. في حين أن كل نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقريباً هي اليوم في دول العالم النامي (بالتحديد كل عمليات الإقراض) إلا أن هذه النشاطات تُقاد من المجتمعات الصناعية. (حسب ما جرت العادة أو باتفاق ضمني يكون مدير صندوق النقد الدولي دائماً أوروبياً ويكون مدير البنك الدولي أمريكياً). يتم اختيار هؤلاء المديرين خلف الأبواب المغلقة، ولا يُشترط أن يكون لديهم خبرة في العالم النامي. هذه المنظمات لا تمثل الشعوب التي تقدِّم لها خدماتها.

تنشأ المشكلة أيضاً ممّن سيتحدث باسم الدولة. ففي صندوق النقد الدولي يقوم وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية بهذا الدور. وفي منظمة التجارة العالمية يكون هذا الدور لوزراء التجارة. كل وزير من هؤلاء يتم وضعه في هذا المركز يأتي عبر دوائر محددة داخل دولته. يمثّل وزراء التجارة اهتمامات مجموعة رجال الأعمال - كلٌّ من المصدرين الذين يريدون أن يروا أسواق جديدة يتم فتحها أمام منتجاتهم والمنتجين الذين تتنافس بضائعهم مع المستوردات الجديدة. تريد هذه الدوائر المحددة بالطبع المحافظة على قدر ما تستطيع من حواجز أمام التجارة والمحافظة قدر ما تستطيع على المنح التي تقنع الكونغرس (أو البرلمان) بدفعها. الحقيقة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التي يدفعها المستهلكون أو أن المنح تفرض أعباءً على دافعي الضرائب هي أقل أهمية من فوائد المنتجين، حتى أن القضايا المتعلقة بالبيئة والعمل تلقى اهتماماً أقل، باستثناء العقبات التي يتوجب التغلب عليها. عادة ما يكون وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية مرتبطين بشدة إلى المجموعة المالية، لقد جاؤوا من

شركات مالية وبعد مدة خدمتهم في الحكومة سيعودون إلى المكان نفسه. روبرت روبن هو وكيل الخزانة خلال معظم الفترة التي يتم شرحها في هذا الكتاب، وقد جاء من أضخم البنوك الاستثمارية بنك كولدمان ساكس، وعاد إلى شركة سيتي كروب التي كانت تتحكم بأضخم بنك تجاري وهو سيتي بنك. ستان فيشر هو الشخص الثاني في صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة الذي ذهب مباشرة من صندوق النقد الدولي إلى شركة سيتي كروب. هؤلاء الأشخاص وبصورة طبيعية يرون العالم بعيون المجموعة المالية. إن قرارات أي منظمة تعكس بشكل طبيعي رؤية واهتمامات أولئك الذين يصنعون القرارات، وبشكل يثير الدهشة لا كما سنرى بشكل متكرر في الأجزاء القادمة، سياسات المنظمات الاقتصادية العالمية والتي عادة ما تكون مرتبطة بشدة مع الاهتمامات التجارية والمالية لأولئك الذين في الدول المتطورة صناعياً.

بالنسبة للفلاحين في الدول النامية الذين يكدحون ليدفعوا قروض بلادهم لصندوق النقد الدولي أو رجال الأعمال الذي يعانون من ضرائب القيمة المضافة المرتفعة بسبب إصرار صندوق النقد الدولي، إن النظام الحالي السائد في صندوق النقد الدولي هو نظام ضريبي بدون تمثيل. بدأت خيبة الأمل بالنظام العالمي للعولمة المدعوم من صندوق النقد الدولي بالتزايد عندما تم وقف مِنح الوقود والطعام للفقراء في أندونيسيا والمغرب وبابوا نيو غينيا، وعندما رأى سكان تايلند تزايد في أعداد الذين يصابون بالإيدز نتيجة الاقتطاع الذي فرضه صندوق النقد الدولي على النفقات الصحية، وعندما اتخذت العائلات في العديد من الدول النامية الاختيار المؤلم بعدم إرسال بناتهم إلى المدارس، لأنه كان يتوجب عليهم الدفع مقابل تعليم أبنائهم تحت ما يسمى كلفة برامج العلاج.

تُرك الناس بدون حلول بديلة ودون أي وسيلة ليعبِّروا عن مخاوفهم ودون أي ضغط باتجاه التغيير أدى إلى العصيان والخروج إلى الشوارع. بالطبع الشوارع ليست المكان الذي تُناقش به القضايا، أو تُصاغ به السياسات أو تُبرم به التسويات. لكن الاحتجاجات جعلت موظفي الحكومة وخبراء الاقتصاد حول العالم يفكرون ببدائل لسياسات إجماع واشنطن كطريقة وحيدة وصحيحة للنمو والتطور. لقد أصبح الأمر واضحاً بشكل تدريجي، ليس فقط للمواطنين العاديين، بل إلى صنّاع القرار السياسي كذلك، وليس فقط لأولئك الذين يعيشون في الدول النامية، بل أيضاً

لأولئك الذين يعيشون في الدول المتقدمة، إن العولمة كما تمت تجربتها لم تحقق ما وعدت بتحقيقه أو ما يمكن أن تقوم به وما يجب أن تقوم به. حتى أنها في بعض الأحيان لم تحقق النمو، ولكن عندما حققت ذلك، لم تجلب المنفعة إلى كل الناس، جاء تأثير السياسات التي تم وضعها من قبل إجماع واشنطن في أغلب الأحيان لمنفعة الأقلية على حساب الأكثرية، وللمكتفين على حساب الفقراء. في حالات كثيرة، حلّت القيم والاهتمامات التجارية محل الاهتمام بالبيئة، وبالديمقراطية، وبحقوق الإنسان، وبالعدالة الاجتماعية.

إن العولمة بحد ذاتها ليست بالأمر الجيد ولا بالأمر السيّئ. فهي تمتلك القوة لتقوم بما هو جيد إلى درجة كبيرة، وبالنسبة إلى دول شرق آسيا، التي تبنت العولمة بما يتلاءم مع أوضاعها الخاصة ومع سرعة نمو تلك الدول، فقد كان لها منافع جمة بالرغم من التراجع الذي سببته الأزمة التي ظهرت عام 1997. ولكنها لم تجلب منافع متقاربة في العديد من دول العالم. لقد بدا الأمر أشبه بالكارثة الكبرى بالنسبة للعديدين.

إن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر تقدم مقارنة جديدة مع العولمة اليوم، ويساعد الاختلاف على توضيح النجاح الذي تحقق في الماضي والفشل الذي حدث اليوم. في ذلك الوقت، عندما انخفضت كلفة وسائل المواصلات والاتصالات، وكانت الأسواق قد توسعت بوقت سابق، تشكلت اقتصاديات وطنية، ومع هذه الاقتصاديات الوطنية الجديدة ظهرت الشركات الوطنية والتي تقوم بالعمل عبر الدول. ولكن الأسواق لم تُترك لتتطور بمفردها وبشكل عفوي، لقد لعبت الحكومة دوراً حيوياً في صياغة التطور الاقتصادي: حصلت حكومة الولايات المتحدة على حرية واسعة في اختيار السياسة الاقتصادية عندما فسّرت المحاكم بإسهاب المحتوى الدستوري الذي يسمح للحكومة الفيدرالية تنظيم التجارة بين الولايات. بدأت الحكومة الفيدرالية بتنظيم النظام المالي وضبط الحد الأدنى للأجور وشروط العمل، وأخيراً قدَّمت أنظمة البطالة والرخاء للتعامل مع المشاكل التي يسببها نظام السوق. وكذلك فقد دعمت الحكومة الفيدرالية بعض الصناعات (خط التلغراف الأول، على سبيل المثال، تم نصبه من قبل الحكومة بين بلتيمور وواشنطن عام 1842) وقد شجعت صناعات أخرى كالزراعة، ليس فقط عن طريق المساعدة بتوجيه الجامعات للقيام بالأبحاث، بل بتقديم خدمات أخرى في تدريب

المزارعين على استخدام التقنيات الجديدة. لقد لعبت الحكومة الفيدرالية دوراً مركزياً ليس في دعم النمو الأمريكي فقط. حتى وإن لم تنشغل في سياسات إعادة التوزيع النشطة، فقد كان لها على الأقل برامج عمّت منافعها بشكل واسع، ليس فقط تلك البرامج التي وسّعت الثقافة وحسّنت من الإنتاجية الزراعية، بل كان هناك أيضاً مخصصات الأراضي التي قدمت الحد الأدنى من الفرص للأمريكيين.

اليوم وفي ظل الانخفاض المستمر لتكاليف النقل والاتصالات وقلة العوائق المصطنعة أمام تدفق البضائع والخدمات ورأس المال (على الرغم من بقاء عوائق حقيقية أمام تدفق اليد العاملة)، فإنه لدينا عملية "عولمة" مشابهة للعمليات الأولى التي بنيت عليها السياسة الاقتصادية الوطنية. لسوء الحظ، ليس لدينا حكومة عالمية تلائم كل دولة، ولتشرف على عملية العولمة بالمقارنة مع الطريقة التي وجهت بها الحكومات الوطنية عملية التحويل إلى الملكية العامة. بدلاً عن هذا، لدينا نظام ربما يسمى نظام حكومي عالمي بدون حكومة عالمية، نظام يكون فيه بضعة منظمات - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - وبضعة لاعبين - وزراء المالية والتجارة والمبادلة التجارية، مرتبطين إلى درجة كبيرة باهتمامات مالية وتجارية محددة - تتحكم بالمشهد، ومع ترك العديد من أولئك المتأثرين بقرارات تلك الجهات بدون رأي. إنه الوقت لتغيير بعض القوانين التي تحكم نظام الاقتصاد العالمي، وللتفكير مرة أخرى بكيفية صناعة القرارات على المستوى العالمي وبتلك الاهتمامات، وأن نضع تركيزاً أقل على الإيديولوجية والنظر أكثر على ما هو فعّال. من المهم جداً أن يكون التطور الناجح الذي شهدناه في شرق آسيا أن يكون قابلاً للتحقق في أي مكان آخر. هناك تكلفة باهظة لاستمرار الاستقرار العالمي. يمكن أن يُعاد تشكيل العولمة، وعندما يتم إنجاز هذا، وعندما يكون هذا مناسباً ويجري بصورة عادلة وعندما يكون هناك رأي للدول كلها في السياسات التي تؤثر عليها، يكون هناك احتمالية أن تساعد العولمة على إنشاء اقتصاد عالمي جديد لا يكون النمو فيه أكثر استقراراً وأقل تأرجحاً فحسب، بل يكون هناك توزيع أكثر عدلاً لثمار هذا النمو.